بيان صحفي

بلدان اتحاد المغرب العربي توجه نداءً عاجلاً للتشاور المغاربي من أجل تنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية

الرباط/ 13 أكتوبر 2019 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – في اجتماعهم هذا الأسبوع في ندوة حول التأثير المحتمل لمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية (ZLECA) على اقتصادات المغرب العربي التي ينظمها مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، أكد ممثلو تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا على الحاجة الملحة لتنسيق استراتيجياتهم لتنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية بما يضمن تقارباً وأخذاً بالاعتبار للمصالح والأولويات الوطنية والإقليمية.

كما دعا ممثلو البلدان الخمسة الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي لتزويدهم بدعم معزز من خلال تدعيم الحوار المغاربي لتحقيق السوق الإفريقية الوحيدة.

انعقدت في الفترة من 11 إلى 12 نوفمبر بالرباط (المغرب)، الندوة حول التأثير المحتمل لـمنطقة التبادل الحر القارية الأفريقية بمشاركة السيد الطيب بكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وسيد أحمد ولد محمد، وزير التجارة والصناعة والسياحة بموريتانيا، وألبرت موتشانغا ، مفوض التجارة والصناعة في مفوضية الاتحاد الإفريقي، وكذلك كبار مفاوضي اتفاقية التبادل الحر القارية الأفريقية في بلدان المغرب العربي الخمسة.

أن "التكامل المغاربي، الذي يعد ركيزة في عملية التكامل القاري، هو أكثر أهمية من أي وقت مضى بالنظر إلى تشابه تحديات التنمية، والفرص التي يمثلها من حيث النمو والتشغيل، أخذاً بالاعتبار الموقع الاستراتيجي الذي تتوفر عليه منطقة دون الإقليم" كما جاء على لسان السيدة ليليا هاشم نعاس، مديرة مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشمال إفريقيا، التي تعتبر أن التكامل المغاربي الحقيقي سوف يعزز قوى التفاوض لدى دول المنطقة، ويشجع تنمية التجارة والاستثمارات، ويمكّن من تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير من خلال زيادة حجم الأسواق وتنبؤية أفضل للسياسات العمومية من خلال ترسيخها في منظور إقليمي.

في الواقع، كشفت الدراسات التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخراً أن التكامل المغاربي، أحد الركائز الثمانية لتنفيذ منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية والتكامل الأفريقي، يمكن أن يمكّن بلدان المغرب العربي من تنويع اقتصاداتها وتسريع وتيرة تحولها الهيكلي وخلق فرص العمل.

"يتمتع شمال إفريقيا بموقع جيو-إستراتيجي لا مثيل له"، كما قال سيد أحمد ولد محمد، وزير التجارة والسياحة في موريتانيا، الذي دعا اتحاد المغرب العربي لتسهيل الحوار الداخلي المغاربي حول المفاوضات اللازمة لتعزيز وتحفيز الفرص التي تواجه شمال أفريقيا في يومنا هذا. كما دعا الوزير الموريتاني اتحاد المغرب العربي إلى تنظيم اجتماع لوزراء التجارة المغاربيين بالإضافة إلى قمة استثنائية حول التكامل الاقتصادي لدولها الأعضاء في موضوع اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية. وأخيراً، شجع البلدان المغاربية على وضع اللمسات الأخيرة على جداول التنازلات الجمركية وعروضها في مجال التجارة الخدمية واستكمال المراحل الأولى للتنفيذ.

"الإستراتيجية المغاربية غير موجودة حاليًا، ونحن مصممون على المضي قدمًا لتحقيقها. هذا أمر ضروري بالنسبة لنا قبل قمة الاتحاد الأفريقي المقبلة في أديس أبابا في فبراير المقبل "، كما أكد السيد الطيب بكوش،

الأمين العام لاتحاد المغرب العربي في نهاية اللقاء. وتجري حالياً مناقشات بين اتحاد المغرب العربي وموريتانيا من أجل تنظيم مجلس وزاري مغاربي للتجارة ومع الاتحاد الأفريقي لتنظيم قمة رفيعة المستوى على هامش القمة المقبلة للاتحاد الأفريقي المزمع عقدها في فبراير 2020 على أساس توصيات الندوة الإقليمية.

لقد شكّلت هذه الندوة حول التأثير المحتمل لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، التي نظمت بهدف تشجيع وضع أفضل للاقتصادات المغاربية في عملية بناء السوق الإفريقية الوحيدة، فرصة للمشاركين للاتفاق حول الدور الحاسم للقطاع الخاص في عملية التكامل الإقليمي وضرورة وضع آليات لتمكينه من المساهمة في نجاح العملية؛ وتعزيز دعم النظام المالي المغاربي لأنشطة الاستيراد والتصدير، وإيلاء المزيد من الاهتمام للقضاء على الحواجز غير الجمركية التي تشكل أهم عقبة أمام التجارة في المنطقة دون الإقليمية.

تهدف اتفاقية التبادل الحر القارية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في 30 مايو 2019، إلى الحد من الحواجز الجمركية ومواءمة القواعد التجارية بين البلدان الأعضاء بهدف خفض تكاليف المعاملات وتعزيز تجارة السلع والخدمات بين المناطق. ووفقًا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من المتوقع أن يؤدي تنفيذ اتفاقية التبادل الحر القارية الأفريقية إلى زيادة تفوق 60٪ في التجارة البينية القارية، وخصوصاً بالنسبة للمنتجات المصنعة.

إن منطقة شمال أفريقيا، بفضل مزاياها الإستراتيجية العديدة (تكامل الاقتصاديات، فرص سلاسل القيمة دون الإقليمية، جودة البنى التحتية للنقل، القوى العاملة المتعلمة والمكوّنة تكويناً جيدًا، اللغة المشتركة، القرب من المنطقة الأورو-متوسطية، إلخ)، يمكن أن تستفيد أكثر من اتفاقية التبادل الحر إذا كانت هذه الأخيرة متشاركة بإرساء تدابير تيسير التجارة. وتشير التوقعات إلى زيادة محتملة في التجارة الصناعية لشمال إفريقيا بحوالي 70٪ (حوالي 7.1 مليار دولار في شمال إفريقيا، وحوالي 6.5 مليار دولار بين شمال إفريقيا وبقية القارة).

ومع ذلك، فإن المغرب العربي، في الوقت الحاضر، هو المنطقة دون الإقليمية الأقل تكاملاً في القارة الأفريقية. ففي عام 2018، على سبيل المثال، كانت نسبة 3.34% فقط من صادرات الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي موجهة للسوق المغاربية.

وفي خطاب ألقي بالنيابة عنه، قال مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي بالمغرب "إن منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية هي رافعة جديدة تقدم لنا من أجل تعزيز التكامل المغاربي الذي طال انتظاره من قبل فاعلينا الاقتصاديين ". وأضاف قائلاً: " إن التكامل بين بلداننا المغاربية الخمسة هو الخيار الأفضل لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسيحافظ على السلام والاستقرار في المنطقة".

ومع ذلك، لا تزال التحديات عديدة بالنسبة للبلدان المغاربية. "إن منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية هي مسعى واسع أثار التوقعات في جميع أنحاء أفريقيا. وبالنظر إلى المسؤولية الثقيلة المتمثلة في عدم خيبة أمل هذه التوقعات، فإن القارة لا خيار لديها سوى تنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية وإنجاح التكامل القاري "، كما استنتج مفوض الاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة السيد ألبرت موتشانغا.

إن مسعى منطقة التبادل الحر القارية الأفريقية يثير أيضًا توقعات خارج القارة الأفريقية. وقد أكدت ميكايلا دوديني من بعثة الاتحاد الأوروبي بالرباط أن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي يشتركان في هدف تعزيز رفاهية شعوبهما والنمو من خلال التجارة والاستثمار في أفريقيا، باعتبارهما ناقلات للتنمية الشاملة ولخلق فرص العمل. "إن رؤيتنا هي أنه بمجرد تنفيذها، يمكن أن تصبح اتفاقية التبادل الحر القارية الأفريقية مرساة لمنطقة تجارة حرة من قارة إلى قارة، من شأنها خلق مساحة واسعة من التكامل والرخاء بين أوروبا وأفريقيا ".